فيصل درّاج

فلسطين بين المعارضة والسلطة: درس في تساند الأنقاض

عرفات وابو علي مصطفى

«الموت في التماثل، والاختلاف حياة الزمان». هكذا كان يقول مهدي عامل، مؤْمِناً بأنّ الاختلاف هو الصراع، وبأنّ الصراع السياسيّ، الذي لا مساومة فيه، طريقٌ إلى مجتمعٍ أرقى. ومع أنّ التماثل اجتاح «المؤسسةَ السياسيةَ الفلسطينية» منذ سنين، فإنّ «اليسار الفلسطينيّ»، أو ما كان كذلك، آثر نَقْلَ التماثل من الصمت إلى الإعلان، حين دخل في شهر آب الماضي في حوارٍ يثير الفضولَ مع السلطة الفلسطينية. وغايةُ الحوار، كما يقول الذين سَعَوا إليه، «إنعاشُ منظمة التحرير»، التي ما كانت يوماً جبهةً وطنيةً، بقدر ما كانت موقعاً هجيناً، تأخذ فيه الإراداتُ المتنفِّذةُ كلَّ قراراتها الخاطئة.

لا يعدم «اليسار الفلسطينيّ»، وقد أدمن طَرْقَ أبوابٍ مختلفةٍ في ساعةٍ واحدة، اللغةَ التي تبرّر سلوكاً يثير الفضول، وإنْ كانت لغةُ «الساعة المتأخرة» تَكْشف عن العجز قبل أيّ شيءٍ آخر. فالجبهة الديموقراطية تعلن عن إصرارها على «إعادة بناء وحدة منظمة التحرير الائتلافية بحوارٍ وطنيٍّ شامل، يُنتجُ برنامجَ قواسم مشتركةٍ جديداً، وبناءِ سياسةٍ وطنية جديدة تقوم على قرارات الشرعية الدولية، حالنا حال سوريا ولبنان اللذيْن لديهما أرضٌ محتلة. فالعرب اليوم ٩٩/٨/٢١». ليس في التصريح، باستثناء تاريخه، ما يُحيل على «الجديد» أو يرتبط به. فحُلم «إصلاح المنظمة» قديمٌ قِدَمَ عجز اليسار المفترض، إنْ لم يكن تاريخُه هو تاريخَ منظمة التحرير نفسها التي كانت، ولا تزال، ملكيةً خاصةً لمن يَمْلك القرارَ وأدواتِ تنفيذه. ولذلك لن تكون العودةُ إلى المنظمة إلا عودةً عن رغبة قديمة بإصلاح ما لا يأتلف مع الإصلاح. ولأنّ اللغة لا تقف لحظةً إلا لتقع يوماً كاملاً، فإنها تُدخِل في نسيجها مفرداتٍ لا معنى لها، مثلَ «الشرعية الدولية» التي هي ظلمٌ خالص، أو مقارنةَ الحال الفلسطينيّة بالحال السوريّة واللبنانيّة، وهي مقارنةٌ حظُّها من الفِطنة قليلٌ.

ولن تكون لغةُ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكثرَ تماسكاً، مع أنّه من المفترض ـ وبسبب تاريخ «جبهة» الدكتور حبش ـ أن تكون لغةً أكثرَ وضوحاً وأقلَّ ضياعاً. يقول أبو علي مصطفى بعد اجتماع القاهرة [بين الجبهة الشعبيّة وحركة «فتح» أوائلَ آب]: «أكّدنا ضرورة الحفاظ على القضايا الرئيسية لشعبنا خصوصاً بالنسبة إلى موضوع القدس، وحقِّ العودة، وتفكيكِ المستوطنات، والدولةِ الفلسطينية المكتملة السيادة، والانسحابِ العاجل إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧» (**الحياة** ٢ آب). يتوزّع كلام الأمين العام المساعد

للجبهة الشعبية على اتجاهيْن يثيران الأسى: أولّهما اتجاهٌ تسكنه الألغاز، لأنّه يتحدّث عن «قضايا فلسطينية رئيسية» مع سلطةٍ لا تملك من أمرها شيئاً، بعد أن جعلتْ [في اتفاق واي ريفر] من «المخابرات المركزية الأميركية» ضامناً لـ «الانضباط الفلسطينيّ»، وبعد أن «حلمتْ» بتنسيقٍ أمنيٍّ إسرائيليٍّ ـ فلسطينيّ يحارب «التطرّف» ويرى في الإشارة إلى «فلسطين التي كانت» فعلاً متطرّفاً يواجَهُ بالقَصّاص الشديد. أما الاتجاه الثاني الذي يسير فيه الأمينُ المساعدُ مرتاحاً، فطافحٌ بالوهم والكلمات الشاردة: فالقدس الشريف يلفظ أنفاسَه الأخيرة، ولن يمضي العقدُ القادمُ إلا وتكون «القدسُ العربيةُ» حيّاً صغيراً يلبّي فضول السوّاح؛ وحقُّ العودة وُئِدَ قبل الدخول إلى اتفاق أوسلو؛ والعودةُ إلى حدود الرابع من حزيران وَهْمٌ أنفقتْ فيه البلاغةُ العربيةُ مداداً غزيراً.

ويذهب الأمينُ العامُ المساعد للجبهة الشعبية في اتجاهٍ لا وجود له، حين يقول: «إنّ توقيت الحوار مرتبط بالمصالح الوطنية للشعب الفلسطينيّ(...) نحن ندرك أنّ هناك تطوراتٍ ومستجدّاتٍ خلال الفترة الماضية. والقضايا المصيرية تستوجب منّا جميعاً أن نُنحّي الخلافَ لتوحيد طاقات الشعب الفلسطينيّ» (**الحياة** ٢ آب). في كلام الأمين المساعد ما يوحي بأنّ السنوات الماضية، ومنذ مؤتمر مدريد، كانت عاديةً، وبأنّ المصالح الوطنية كانت فيها محفوظةً ومصونةً، وأنّ ما يهدّد هذه المصالحَ مرتبطٌ بالأيام والأشهر القادمة، وبسبب ذلك يجب «تنحيةُ الخلاف»، لأنّ استمرار «الاختلاف» يهدّد المصالحَ التي لم تهدَّد حتى اليوم. يكمن السرّ، أي الاتجاه الذي لا وجود له، في تعبير: «تنحية الخلاف»، لأنّ هذا «الخلاف» في لغة مجلة **الهدف** أَخَذَ صفاتٍ كثيرة، تمتدّ من «التفريط» و«بيع المقدّسات» وصولاً إلى «الخيانة» وتجاوز «الخطوط الحمر». غير أنّ لغة التبرير المتجدّدة تَدْفن ما شاءت من الكلمات الصحيحة، جاعلةً من «بيع المقدّسات» مجردَ «خلافٍ» عارضٍ، يُمْكن تجاوزُه ويجب تجاوزُه. والسؤال الذي يُطرح هو: إنْ كان «بيعُ المقدّسات»، في التحليل السياسيّ السابق، مجردَ «خلافٍ» عارضٍ، فما هو «المقدّسُ الجديدُ» في التحليل السياسيّ الجديد؟ وثمة سؤال آخر: هل يمكن اختزالُ كلِّ ما جرى منذ مؤتمر مدريد حتى اليوم إلى لغةٍ تقنيةٍ محايدةٍ عنوانُها «تطوّرات» و«مستجدّات»؟ وإذا كان تقوُّضُ القضية الوطنية هو مجرّدُ «مستجدّات» فما هو معنى القضية الوطنية في الفكر السياسيّ للجبهة الشعبية اليومَ؟ لا شيء يثير الغرابة، لأنّ اللغة المجهَضَة امتدادٌ لفكر متجدّدِ الإجهاض، يرى في التناقض السياسيّ، وبعد عقود، مجردَ خلافٍ عارضٍ، ويرى في تآكل فلسطين، أرضاً وتاريخاً، مجرد «مستجدّ» لا أكثر!

وواقع الأمر أنّ «اليسار الفلسطينيّ» يعتذر عن ماضيه، بل يعتذر عن اختلافه السابق مع السلطة الفلسطينية، التي لا «خلاف» على مواقفها الرشيدة. وعن هذا الاعتذار المزدوج يصدر التماثلُ المنشودُ، الذي يعلن موتَ العمل الفلسطينيّ السياسيّ الوطنيّ، ويعلن استمرارَ حياة المنظّمات التي لا اختلاف بينها. كأنّ موت فلسطين شرطٌ لحياة الناطقين باسمها، أو كأنّ حياة «القيادات الفلسطينية» لا تستوي إلا بإهالة التراب على التاريخ الفلسطينيّ.*

يطرح الحوار الدائر بين السلطة القديمة والمعارضة القديمة ثلاثَ قضايا أساسيّة: تمسّ الأولى منها اليسارَ المضطربَ في ماضيه المضطرب. وتمسّ الثانيةُ توقيتَ «الحوار»، أي توحُّدَ اليسار واليمين (رغم نسبية الكلمات) في الهزيمة، والتنافُسَ في وأْد الأفقِ السياسيّ الفلسطينيّ. أما النقطة الثالثة فترتبط بالإعاقة البنيوية التي حكمتْ مسارَ العمل السياسيّ الفلسطينيّ، منذ أن تشكّلتِ السلطةُ والمعارضةُ حتى اليوم.

ليس في الحوار، الذي لا حوار فيه، والذي شَهِدَهُ شهرُ آب الحارق، ما يثير المفاجأة تماماً، وإنْ كان يوقظ في الروح الفلسطينية والعربية شجوناً كثيرةً. فقد عرف الزمنُ الماضي «جبهةَ الرفض الفلسطينية»، التي رَفَضَتْ في منظمة التحرير «اعتدالَها»، وقبولَها بمبدإ «السلطة الوطنية» فوق «الأراضي المحرّرة». وبعد أن ابتلع الرافضُ رفضَه، قبلَ الخروج من بيروت، عاد اليسارُ الفلسطينيُّ، وبعد الخروج من بيروت، وأنشأ «التحالفَ الرباعيّ»، الذي قَضَم ذاتَه مُبشِّراً بوحدةٍ قريبةٍ بين الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية. ومع أنّ الوعد الوحدويّ الكبير بقي «معروضاً بالمزاد»، فإنّ قوى الرفض، التي ترفض بعضَها لا أكثر، أقامتْ إطارَ «الفصائل العشرة»، الذي لا يَدْعم مواقعَ القوى الرافضة لمواجهة «النهج التفريطيّ» بقدرِ ما يحسّن شروطَ تسليع المواقف

السياسية. ولذلك كان على اليسار، وفي شروط العرض والطلب، أن يَطْرد «الحقيقةَ» مع «الجماهير» خارجاً، وأن يغوص في بلاغةٍ قديمةٍ، حدودُها: «النهجُ التفريطيّ» و«النهجُ المغامر»، وفقاً لصيغةٍ «مرنةٍ» قابلةٍ للتمدّد والانكماش؛ أيْ: يزداد الحديثُ عن «النهج العدميّ» كلما تقدّم الحوارُ مع السلطة العتيدة، وتعلو نبرةُ التنديد بالتفريط والتفريطيين كلما انغلق الحوارُ وجاءت وعودٌ جديدة. وبهذا المعنى، فإنّ حوار آب لا يُدْهش أحداً، لأنّ «استراتيجية الرفض» كانت، دائماً، مقدّمةً لقبولٍ لاحق؛ وذلك لأنّ الإقبال على وعود السلطة كان هو الاستراتيجية الوحيدة!

إنّ السياسة «اليسارية»، التي لا سياسةَ فيها، هي التي تَشْرح غيابَ السياسة عن الحوار الجاري. ولذلك تتحدّث الجبهةُ الديموقراطية عن «ترشيد» اتفاق أوسلو؛ وهذا وَهْمٌ كبيرٌ تصوغه كلماتٌ كبيرة. وتتحدّث الجبهةُ الشعبية عن القدس والدولةِ المستقلة وعودةِ اللاجئين والانسحابِ إلى حدود الرابع من حزيران، أيْ عن أوهامٍ تسوِّغ الرجوعَ اللامشروطَ إلى «بيت الطاعة» السلطويّ. فمِنَ المفترض، منطقياً، أن يتوافق التحوّلُ السياسيُّ الملموس مع تحوّلاتٍ ملموسةٍ مرتبطةٍ بالعناصر التي تصوغ المعادلةَ الفلسطينية: كأنْ تبرهنَ السلطةُ الفلسطينية عن «مصداقيةٍ وطنية» في تعاملها مع الحكومة الإسرائيلية؛ أو أن تُطْلِقَ هذه السلطةُ فاعليةَ الشعب الفلسطينيّ في الداخل لمواجهة الاحتلال؛ أو أن تحقّق إصلاحاً بنيوياً يرمي بالمرتشين وأصحابِ الأرواح الفاسدة خارجاً؛ أو أن تكون الدعوةُ إلى الحوار استجابةً لتحركٍ شعبيٍّ فلسطينيٍّ واسع. وهذا كله لا وجود له، لأنّ السلطة الفلسطينية ما زالت تراكم الأخطاء بقدر ما تراكم الفسادَ والشعاراتِ الوهميةَ. وقد تكون الدعوةُ إلى الحوار ذاتَ معنى، لو طرأ تغيّرٌ حاسمٌ على موقف الحكومة الإسرائيلية من الصراع العربيّ ـ الصهيونيّ، أو من التعامل مع قضية الشعب الفلسطينيّ الوطنية. وهذا كله لا وجود له، ولن يوجد أبداً: فالاستيطان مستمرّ، ونهبُ الأرض الفلسطينية لا توقُّفَ فيه، والقدسُ تتآكل، والغطرسةُ الإسرائيلية تربو وتتكاثر، والسيد باراك (الذي هلّل لنجاحه «الاستراتيجيون الفلسطينيون الكبار») يَحْمل، في فكره وفي فعله، كلَّ موروثِ بيغن وبن غوريون ونتنياهو. ولا ضرورة للحديث عن متغيراتٍ دوليّة أو عربية لا وجود لها؛ فإنْ حصلتْ، جاءت في اتجاه يبارك باراك فيما فعل وفيما لم يفعلْ بعدُ. كل شيء لا يزال في مكانه، وكلُّ مكان لا يزال يحافظ على تهويد القدس وإعدامِ فلسطين وتوطينِ «المطرودين».

ولهذا كله، فإنّ الحوار الجاري بين اليسار الفلسطينيّ، الذي كان، والسلطةِ الفلسطينية، التي لم تغيّر مواقعَها، لا يُقرأ بلغةٍ سياسيةٍ واضحةٍ، ولا بلغةٍ سياسيةٍ ناقصةِ الوضوح، بل يُقرأ بلغةٍ هجينةٍ تنوس بين علم الأخلاق وعلم النفس، عناوينُها الكبرى: مباركةُ العجز والاندراجُ الفاعل فيه، المقايضةُ الميسورة، غنيمةُ الإياب، التقاعدُ المهنيُّ بشروطٍ مقبولة. وبالتأكيد، فإنّ هذا كلَّه لن ينهي العملَ الوطنيَّ الفلسطينيَّ، ولن يضع نهايةً لعدالة القضية الفلسطينية... لكنه، وبالتأكيد، يُنهي، تاريخياً، فترةً من العمل السياسيّ الفلسطينيّ، لأنّ العجز الشامل، الذي لا ينقصه الضعفُ الأخلاقيُّ، وحّد بين السلطة والمعارضة بشكلٍ أخيرٍ، بعد أن كانت هذه الوحدةُ قائمةً بشكلٍ موسميٍّ، أو بشكلٍ تَحْكمه المناسباتُ.

كان من المفترض بعد فشل السلطة إلى حدود العار والفضيحة أن يتقدّم اليسارُ إلى الأمام، لا بمعنى تسلُّم القيادة، بل بمعنى توطيد مواقعه على الأقلّ. وما جرى كان في اتجاهٍ مختلف، إذْ جاء تعمُّقُ فَشَلِ السلطةَ تعميقاً لفشل المعارضة، لا لشيءٍ إلا لأنّ الطرفيْن ينتميان إلى بنية واحدة، رغم اختلاف اللغة والمراسِم وإمكانيّات الحركة. أكثر من ذلك: تحدّدتْ بنيةُ منظمة التحرير، ومنذ عهدٍ طويل، فكراً وممارسة وتصوّراً وعاداتٍ، بالعلاقة العضوية بين طرفيْن لامتكافئين، تمثّل السلطةُ طرفَه الأولَ المسيطرَ والمهيمنَ، ويشكّل اليسارُ (أي المعارضة) طرفَه الآخرَ. وقد وحّدتْ هذه البنيةُ الطرفين توحيداً بَلَغَ حدود التماثل، فوزّعتْ عليهما الحسبانَ الخاطئ وموسميةَ الموقف والجمل المتكرّرة وعادات القيادة، التي تَخْتصر معنى «القيادة» إلى طقوس السائق والمُرافِق وعددِ السيارات و«المنزل المحترم»... ولذلك كان على المعارضة، وفي حدود التقسيم الإعلانيّ للعمل، أن تبرهن على وجودها من خلال البرهنة على وجود السلطة كضرورةٍ مُطْلقة. وتصوُّرٌ كهذا إنّما يَشتقّ شرعيةَ المعارضة من شرعية السلطة، ما دام وجودُ السلطة هو الشرطَ اللازمَ والكافي لوجود المعارضة. ولهذا كان طبيعيّاً أن لا يكوِّن اليسارُ بنيةً سياسيةً خاصةً به، وأنْ لا يقدِّم

مشروعاً سياسياً بديلاً، وأن لا يأخذ بقيم وبعاداتٍ وبأفكارٍ تميِّزه عن السلطة، التي هي وجهُهُ الآخرُ وإنْ حَمَلَ لقبَ «المعارضة». وكان طبيعياً أكثر أن يكون فشلُ السلطة هو فشلَ المعارضة، وأن يكون تآكلُ المعارضة امتداداً لتآكل السلطة، ما دامت هذه الأخيرة هي المرجعَ الأخيرَ الذي يقرّر وجودَ المعارضة ويسوِّغ وجودها.

ولعلّ وعي المعارضة، أي اليسار، بالأزمة الخانقة التي تخترق السلطة (وهي وجهها الآخر) هو الذي حمل هذا اليسارَ على الدخول في حوارٍ لامشروطٍ مع سلطة أوسلو، لأنّ اختناق السلطة تقوُّضٌ للمعارضة وإنهاءٌ لها. وهذا الوعي بـ «الدفاع عن الذات» وضَعَ على ألسنة المعارضة جملةً من الكلمات التائهة، تساوي بين فلسطين والجنوب اللبنانيّ وبين اتفاق أوسلو وما تلاه من «المستجدّات»... ومن الطريف والمحزن هنا، أن يرى الكاتبُ الصهيونيُّ عاموس عوز في اتفاق أوسلو «الانتصارَ الأكبرَ لإسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨»، وأن لا يرى أبو علي مصطفى فيه إلا «مستجدّاً» صادراً عن «اجتهاد الإخوان» الذي يختلف عن «اجتهاد الرفاق» في الجبهة الشعبية!. وهنا يبدو أنّ أزمنة الغرق تُغرق الحسَّ السليمَ لدى أكثر الناس وطنيةً، دون أن تشلّ فيهم قدرةَ التفكير على النجاة الذاتيّ في زمن الغرق الجماعيّ. وما حديثُ الرفاق عن «إنعاش منظمة التحرير» إلا آيةٌ على الحسّ السليم الهارب وعلى يقظة الحسبان في زمن السبات. فالكلُّ مشغولٌ بإعادة الحياة إلى «المنظمة»، التي لفظتْ أنفاسَها الأخيرة في اختزالاتٍ لا تنتهي، تبتلع فيها السلطةُ المنظمةَ، ويبتلع فيها «أصحابُ» السلطة كلَّ التاريخ الكفاحيّ الفلسطينيّ. ومع ذلك، فإنّ دوران اللغة المتطهِّرة حول المنظمة لا تنقصه الفطنةُ؛ فهو يخفّف الإحراجَ ويحْجب ـ إنْ حَجَبَ ـ بعضَ وجوه الفضيحة. فالمنظمة، التي أسلمتِ الروحَ منذ زمن، «هويةٌ» وطنية، و«مُلْكٌ» للشعب الفلسطينيّ، و«إطارٌ» يربط الداخل بالخارج... غير أنّ الوقائع تقول بشيء آخر: فلقد فقدتْ منظمةُ التحرير الفلسطينية وظيفتَها الفعليةَ منذ أن تحوّلتْ، وبعد منتصف السبعينات، إلى ملْكيةٍ خاصةٍ، تتوزّع عائداتُها، وبشكلٍ لامتكافئٍ، على السلطة والمعارضة في آن.

في كلّ هذا المسار ما يثير الأسى. فشعب القضية العادلة لم يَظْفر بقيادةٍ عادلةٍ أبداً. فـ «القيادة الأولى»، في منظمة التحرير، تحوّلتْ إلى إدارة مغلقة... والمعارضة لم تتحوّل إلى بديلٍ فعليّ، بل إلى ظلٍّ للإدارة الأخرى. والطرفان معاً غرقا في طقوس السلطة ومراسيم النهار، عوضاً عن البحث عن مشروعٍ كفاحيٍّ طويلٍ يتّسم بالنزاهة والوضوح. وأسى الشعب الفلسطينيّ ليس بجديد، منذ أن تسلّطتْ عليه صيغةُ «الأعيان»، التي واكبَتْهُ منذ وعد بلفور حتى اليوم. و«الأعيان» هم الذين يوازون الشعبَ، ويتحدثون باسمه، ويمنعونه عن الكلام لأنّ الكلام باسمه وظيفةٌ وامتياز. غير أنّ «الأعيان» لا يحتكرون حقَّ الكلام إلا بسبب وظيفة الوساطة التي تلازمه، والتي تعيّن «العَيْنَ» وسيطاً بين الشعب الفلسطينيّ وأعدائه. وعن هذه «الوساطة» التي تبدِّد حقوقَ الشعب الفلسطينيّ وتَنْصر حقوقَ خصومه، تَصْدر امتيازاتٌ وألقابٌ وهالاتٌ، تُحيل على أشياء كثيرةٍ، قبل أن تصل إلى ديار السياسة.

وهكذا يستمر «الأعيانُ» في نسقٍ طويلٍ متناتج، يبدأ بـ «وعد بلفور»، ويستمرّ مع «اضطرابات ١٩٣٦» ـ بلغة إسحاق موسى الحسيني، أحدِ «أعيان الثقافة الفلسطينية» ـ، ويتتابع مع ظهور منظمة التحرير، ويستمرّ مع «اليسار الفلسطينيّ» الذي يتحدّث بلغة اليسار ولكنه يستأنف معاييرَ «الأعيان» القديمة. فهناك، دائماً، «الأعيانُ» و«الوساطةُ»، وأمورٌ أخرى تهيل الترابَ الرخيصَ على القضايا العادلة.

وأمام هذا التاريخ المأساويّ، الذي يضحّي فيه الشعبُ ويستثمره الأعيانُ، يقف تاريخٌ آخرُ ينوس بين الوضوح والغياب: تاريخٌ آخر ينتسب إليه الفلاّحُ القديمُ الذي حدّث عنه غسان كنفاني في **العاشق**، وابنُ المخيَّم الشهيد الذي حاصرتْه الجهاتُ، وفتى الانتفاضة الذي انتهى إلى «حاجبٍ مؤدَّبٍ» بعد أن وصلتِ «السلطةُ» إلى دياره. وإلى هذا التاريخ ينتمي الفلسطينيون، الذين تصفهم لغةُ المقايضة بـ «المغامرين» تارةً، وبـ «العدميين» تارةً أخرى.

كأنّ على اللسان الفلسطينيّ أن يمتهن لغةَ الرثاء: يرثي «الثورةَ» التي أصبحتْ «إدارةً»، ويرثي «المعارضةَ» التي انتهتْ إلى «مهنة»، ويرثي «الرفضَ» الذي صار إلى قبول، ويرثي «النقاءَ» الذي آل إلى «سلعة»... ويرثي ذاكرةً وطنيةً، بَدَتْ يوماً مُزْهِرةً، بعد أن تخفّفتْ من الأطيافِ والأحلامِ والقيمِ الكبيرة، وانصرفتْ إلى زمن «المستجدّات».

عمّان